

الخطاب التعليمي الجامعي في الجزائر "من الطابع النظري إلى التصور التكنولوجي"

عمار عائشة

aicha.amar22@hotmail.fr

كلية الآداب و اللغات

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف/ الجزائر

ملخص المداخلة:

خطت الجامعة الجزائرية خطوات واسعة في تفاعلها مع قضايا العملية التعليمية، حيث بدأ التفكير و التخطيط لتنمية الحقل الجامعي و تغييره و إصلاحه. فقد سعى المسؤولون من لجان البحث بالدراسة و الممارسة المستمرين انطلاقا من جهود متواصلة لتحقيق جملة من التغيرات و التطورات على مستوى البحث العلمي بضبط المؤشرات التي يمكن الاهتمام بها في مجال الاستثمار المعرفي و العلمي التكنولوجي .

و لكن رغم الإصلاحات المستهدفة مؤخرا و التي من خلالها خضع الخطاب التعليمي لقرارات عديدة و غير مستقرة طيلة السنوات الأولى من الاستقلال، فقد بقيت العملية التعليمية الجزائرية تفتقد للطريقة المحكمة و المنهجية المضبوطة التي تسهم في نقل المحيط الجامعي من الطابع النظري -الذي سيطر عليها ردحا من الزمن- إلى التصور العملي و التكنولوجي الذي ترقى من خلاله الجامعة الجزائرية إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي استدعى استحداث إجراءات كفيلة بتغيير جوهر العملية التعليمية بدراسة علمية موضوعية و تغيير شامل يجعلها (أي المنظومة التعليمية) قادرة على تسيير النظام الجامعي و التعليمي لاسيما وأن هذا الأخير يمثل روح المجتمع ونتاجه، فبتشييده و إصلاحه و نجاعته تتحقق تنمية المجتمع و ترفيته إلى المستوى المطلوب. فما هو مستقبل العملية التعليمية في ضوء تكنولوجيا التعليم؟ ما هي الإصلاحات الجديدة التي مست القطاع الجامعي؟ و أين هو الخطاب التعليمي الجامعي من هذا التغيير و التحديات و الرهانات و الإنجازات الجديدة؟ و ما الهدف الذي تروم إليه؟ و ما هي الآليات التي يمكن من خلالها الاستفادة من مختلف الأنظمة و الوسائل التكنولوجية من دون المساس بهوية المجتمعات؟ أو بمعنى آخر ما هي أنجع الوسائل التي يمكن اتخاذها لإصلاح منظومات التعليم بالجامعة؟

الإجابة عن هذه الأسئلة و غيرها يستدعي من هذه الدراسة مؤهلات معرفية تجعلنا نعي بحق أبعاد الخطاب التعليمي الجامعي لدى المجتمع عامة و الفرد خاصة، و من ثم ترقية البحث العلمي في مجال التعليمية.

الكلمات المفتاحية: التعليمية؛ تكنولوجيا الاتصال؛ الجامعة الجزائرية

خطت الجامعة الجزائرية خطوات واسعة في تفاعلها مع قضايا العملية التعليمية، حيث بدأ التفكير و التخطيط لتنمية الحقل الجامعي و تغييره و إصلاحه. فقد سعى المسؤولون من لجان البحث بالدراسة و الممارسة المستمرين انطلاقا من جهود متواصلة لتحقيق جملة من التغيرات و التطورات على مستوى البحث العلمي بضبط المؤشرات التي يمكن الاهتمام بها في مجال الاستثمار المعرفي و العلمي التكنولوجي .

و لكن رغم الإصلاحات المستهدفة مؤخرًا و التي من خلالها خضع الخطاب التعليمي لقرارات عديدة و غير مستقرة طيلة السنوات الأولى من الاستقلال، فقد بقيت العملية التعليمية الجزائرية تفتقد للطريقة المحكمة و المنهجية المضبوطة التي تسهم في نقل المحيط الجامعي من الطابع النظري -الذي سيطر عليها ردحا من الزمن- إلى التصور العملي و التكنولوجي الذي ترقى من خلاله الجامعة الجزائرية إلى المستوى المطلوب ، الأمر الذي استدعى استحداث إجراءات كفيلة بتغيير جوهر العملية التعليمية بدراسة علمية موضوعية و تغيير شامل يجعلها (أي المنظومة التعليمية) قادرة على تسيير النظام الجامعي والتعليمي لاسيما وأن هذا الأخير يمثل روح المجتمع وتناحجه، فبتشييده و إصلاحه و نجاعته تتحقق تنمية المجتمع وترقيته إلى المستوى المطلوب.

فما هو مستقبل العملية التعليمية في ضوء تكنولوجيا التعليم؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال حري بنا أولاً بتقديم مفهوم موجز و عام لمصطلح تكنولوجيا التعليم.

1- مفهوم تكنولوجيا التعليم:

((قبل أن تنشأ المدرسة و يظهر معها التعليم المنظم ، تعلم الإنسان أول ما تعلم عن طريق الصدفة ، ثم انتقلت معارفه إلى من تبعه من البشر عن طريق التقليد و المحاكاة ، ومع ازدياد خبرات الإنسان و نمو مهاراته انتقل في تعلمه إلى التجربة كوسيلة لتحقيق أهدافا في حياته ، و أرفق التجارب ابتكارات أدت إلى كشف أمور كثيرة أدت في النهاية إلى تطور و نمو في مسار المعرفة و العلم .)) (1) ، إذ أصبح كل من العلم و المعرفة مصحوبين بتطورات باهرة أسفرت عن دراسات علمية و مهارات عملية تمخض عنها مصطلح "التكنولوجيا".

و ((كلمة تكنولوجيا إغريقية الأصل و معناها المعالجة العلمية في أداء المهارات الفنية ، و دخلت الإنجليزية أثناء الثورة الزراعية لتعني المعالجة النظامية للفن ، و ظل هذا المفهوم سائدا حتى سنة 1967 ، عندما ظهر جالبريث ، أما مصطلح " تكنولوجيا التعليم" فقد أطلقته " بوبيت " و " كارتز" في العشرينات من القرن العشرين ... إلا أن تكنولوجيا التعليم الحديثة التي نعنيها هي فكرة ما بعد الحرب العلمية الثانية ...)) (2)

و عليه ف ((تكنولوجيا التعليم ترتبط أساسا بتعريف التكنولوجيا ، و هي كلمة إغريقية الأصل مشتقة من كلمتي تكن techné أو تكنو techno و معناها الفن أو المهارة في أداء عمل ما ، و كلمة لوجوس logos أو لوجي logy و معناها الدراسة أو العلم . و بذلك فكلمة تكنولوجيا لغويا تعني المعالجة العلمية في أداء المهارات الفنية...)) (3) بحيث ((تدور حركة التطور البشري العالمية اليوم بكل أبعادها و محاورها الاقتصادية و العلمية و الثقافية و الاجتماعية في إطار تكنولوجيا المعلومات ، و ارتباطها بتطور الاتصالات و علوم الإدارة العلمية الحديثة)) (4)

2- مزايا تكنولوجيا التعليم:

يتألف مصطلح تكنولوجيا التعليم من قرينتين لفظيتين ، إذ كل لفظة تعبر عن مجال معين. فمجال " التكنولوجيا" يشمل العلم و يستهدف من ثم (المعرفة العلمية المنظمة من البحوث و النظريات) كما يشمل التطبيق أي تطبيق هذه المعرفة المنظمة والاستغلال الأمثل لعناصر بشرية و غير بشرية ، لتصميم حلول عملية للمشكلات و تطويرها و استخدامها و إدارتها و تقويمها. أما التعليم يتكون أساسا من عمليات و مصادر و العمليات في التعليم تشمل

عمليات تصميم الرسالة التعليمية (المحتوى) ، و نظم نقلها (مباشر، بالكمبيوتر من بعد...) و استراتيجيات تصميم مصادر التعلم و تطويرها، و كذا الإجراءات التعليمية . كما أن مصادر التعلم تشمل : الأفراد، الوسائل ، البيئات، الأساليب.(5)

و بالتالي ف " تكنولوجيا التعليم " تبني على أساسين يكمل بعضهما الآخر ، فالأساس الأول يراعي المعطيات النظرية و المرجعيات الفكرية بينما الأساس الثاني يحاول الاستفادة من الأسس النظرية لتطبيقها في مجال التعلم الإنساني و مراعاة التعثرات التعليمية و إشكالاتها لاقتراح الحلول البديلة. و من ثم سد الثغرات التي قد تعيق الاتصال بين المعلم و المتعلم بوصفهما طرفين أساسيين في العملية التعليمية.

و عليه فتكنولوجيا التعليم في مفهومها العام عبارة عن مستجدات تشمل الآليات والتيارات و الإجراءات والأفكار و المؤسسات والأجهزة و كل ما من شأنه خدمة المجتمع و تحسين وضعيته في مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و كذا التربوية، لاسيما و أن التعليم من أهم المنظومات التي يبني عليها أساس أي مجتمع - كما أوأنا سابقا- في العالم. و لكن بقدر ما انعكس هذا التوسع والانفجار المعلوماتي الكبير في مجال التكنولوجيا إيجابا بقدر ما أثر على الخطاب التعليمي لاسيما في الجامعات التي أصبحت تفتقد إلى الآلية المحكمة التي تضبط الزخم الهائل من المعلومات. إذ أصبح تعدد وسائل التعليم تعددا واسع النطاق، و ذو وظائف مختلفة الأمر الذي أدى بالقطاع الجامعي إلى صعوبة السيطرة على نبضاته.

3-الإصلاحات الجديدة التي مست القطاع الجامعي:

((إن التربية في الوطن العربي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالأخذ بالأساليب التكنولوجية المعاصرة ، لأن التقدم التكنولوجي هو أداة الإنتاج الذي يستطيع أن يتحمل نفقات التعليم القادرة على إنماء التكنولوجيا التي توجه الإنتاج في مجالاته المتعددة)) (6)

و قد أولت الأسرة التربوية اهتماما - في المجتمع العربي- بضرورة توثيق الصلة بين التربية و التكنولوجيا في جوانب متعددة، أولا في مجالات اقتصاديات التعليم و تمويله مثل : تطبيق نظام ميزانية البرامج و الأداء في الخدمات التعليمية بما يحقق الترابط بين مخططات التعليم في إطار الخطط القومية و ما تحتويه من مظاهر تكنولوجية عصرية...،ثانيا في مجالات تطوير المناهج و الكتب الدراسية و الأنشطة التربوية و الوسائل التعليمية من أجل تقويم الطلبة و استكمال إعداد المقاييس العلمية اللازمة لاكتشاف قدراتهم و استعداداتهم و ميولهم...ثالثا: في مجالات إعداد المعلم و رفع مستوى الأداء...رابعا: في مجالات الخدمات الطلابية بتحقيق التكامل بين الوزارات المعنية بشؤون الشباب مع العناية بالبطاقة المدرسية و الصحية التي تمثل سجلا لنمو الطالب و تقدمه (7)

الأمر الذي يؤكد العلاقة التلازمية بين كل من التعليم و التكنولوجيا بوصف التعليم يسهم في نشر التكنولوجيا و توسيعها على قطاعات شتى و التكنولوجيا بدورها تعمل على تطوير التعليم و النهوض بألياته.

و قد ((عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميلا لافتا،وما تطور الشبكة الجامعية 60) مؤسسة جامعية موزعة على 41 ولاية(، و تزايد تعداد الأساتذة) ما يزيد عن 29000 أستاذ(،وتعدادات الطلبة) ما يقارب 902300

طالب من بينهم 43500 مسجل في الماجستير والدكتوراه)، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال، إلا مؤشرات دالة على هذا التطور. إن مثل هذا التطور السريع ما كان له ليحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، والتي مردها أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي. إن هذه الوضعية الجديدة تفرض على منظومة التعليم العالي أن تكون قادرة، في إطار إستراتيجية تطويرها على استيعاب نتائج التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ميزت تطور البلاد والمساهمة حقا في تطور الأمة)) (8).

و عليه فقط التعليم العالي أصبح مجبرا على مساندة التطورات العميقة التي يشهدها المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره حتى يكون في منأى عن الاختلالات في مختلف الجوانب.

و فعلا باشرت السلطات المعنية بالتخطيط لهذا القطاع من أجل تنميته إذ ((مكن إصلاح 1971 الجامعة الجزائرية الإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية، من حيث كونه سمح لها بضمان تكوين الأطارات اللازمة لمؤسسات الدولة و الاقتصاد، فضلا عن تلبية احتياجات الجامعة من الأساتذة وتكوين المكونين. لقد آن الأوان بعد أكثر من ثلاثين سنة من إصلاح 1971 والتعديلات التي تبعتها، لخلق الظروف التي تمكن جامعتنا من الانخراط الكلي في سيورة التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي باشرتها البلاد، ومن رفع التحديات الراهنة والمستقبلية. فلبوغ مستوى البلدان المتطورة، ينبغي حتما على بلادنا أن تتسلح باقتصاد قوي يجمع بين النجاعة والتنافسية، موجه نحو امتلاك المعرفة والتحكم في التكنولوجيا. إن هذه العوامل تمثل، اليوم، أسس المجتمعات الحديثة التي تشكل فيها الجامعة الفضاء الأمثل للاكتساب والإنتاج والتطوير)). (9)

إذ أصبح الاهتمام بمنظومة التعليم العالي من الأولويات التي يقف عليها المجتمع الجزائري بوصفها أكثر العوامل المحفزة على النمو الاقتصادي والنهوض به باقتراح الحلول الواجب اتخاذها للانتقال بالجامعة من الطابع النظري إلى التصور التكنولوجي.

((و على ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أبريل 2002 ، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2004 إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2013 وتتضمن هذه الإستراتيجية، في أحد محاورها الأساسية، إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي. تتمثل المرحلة الأولى لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس - ماستر - دكتوراه، أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية، وتكون مصحوبة بتعيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وبعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي.)) (10).

((إن نظام (ل م د) أسهم كثيرا في ترسيخ مبدأ النقلة التعليمية ضمن تصور نوع من علاقة لا بد أن تربط الجامعة بالمجتمع . و بالتالي يمكن تصنيف طرائق النقلة في مجموعتين . تخص الأولى إعداد محتويات منسجمة من حيث عدد الموضوعات التعليمية في كل وحدة تعليمية و مرجعياتها و كذا خلفياتها و بالنظر إلى مستويات الطلبة المتعلمين . و تتعلق المجموعة الثانية بما من شأنه أن يؤدي بالأستاذ الجامعي إلى الاجتهاد داخل قاعة المحاضرة و حجرة التطبيق و خارجهما (أي أثناء التحضير و في اتصاله بالمطبقين ذوي الخبرات المختلفة في الميدان) ، ذلك أن التحصيل الدراسي

الجامعي هو بمثابة تجسيد لمشروع ما يسهم الأستاذ في وضع لبناته و يكون قد شرع فيه منذ أن كان في صدد تحضير مذكرة التخرج الجامعية إلى أطروحة الدكتوراه ، (((11)

((إن هذا الإصلاح الذي شرع فيه، في محيط يتسم بتحويلات سريعة، يرمي إلى: المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي، إعطاء مفهومي التنافس والأداء كل مدلولاتهما، إرساء أسس الحكامة الراشدة للمؤسسات، تستند على المشاركة والتشاور، إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد، تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وتبرز بجلاء أهمية هذه التحديات التي تتضمنها هذه الأهداف والمقاصد عندما نعلم أنه يتوجب على الجامعة استقبال ما يربو عن مليون ونصف مليون طالب مع مطلع الدخول الجامعي (2009-2010)) (12)

وعلى ضوء هذه المستجدات التي هي بمثابة إصلاحات سطرتها الجامعة أصبح لزاما على الخطاب التعليمي الجامعي بعد هذه التحديات و الرهانات و الإنجازات الجديدة وضع إستراتيجية محكمة تراعي الهيكلية الجديدة للتعليم العالي وكيفية تطبيقه حتى لا تتعثر منظومات التعليم مجددا .

4- أنجع الوسائل التي يمكن اتخاذها لإصلاح منظومات التعليم:

تواجه العملية التعليمية في الوطن العربي-عامة- و في الجزائر - خاصة- تحديات كبيرة في ظل العولمة والانفتاح التكنولوجي ، هذا الأخير الذي أفرز تهديدات، فقد أصبحت المجتمعات العربية تتخوف من فقدان هويتها نتيجة اصطدامها بمختلف لغات العالم، إذ بات التصدي للتحديات الراهنة أمرا مستلزما لاسيما و أن التعليم يمثل روح المجتمع ونتاجه.

وعليه فإنّ الاهتمام بالعملية التعليمية لا يرتبط بالنهوض بالأداء التعليمي و حسب ، بل يتطلب أيضا حرص المجتمع العربي - من خلال مؤسساته المعنية بالتعليم في مختلف أطواره- على صيانة مقوماته و معالمة من الزوال و التلاشي و الاندثار من جهة و من جهة أخرى الارتقاء والتطوير سعياً لضمان جودة التعليم والبحث العلمي، مع الحرص على تطوير تقنيات تعليم اللغة العربية و التي من شأنها مسايرة متطلبات العصر المتنوعة دون المساس بهويتها و خصوصيتها.

فإلى أي مدى يمكن الاستفادة من العلوم الأخرى و تلقي مختلف الدراسات العلمية و التكنولوجية لتطوير البحث العلمي في مجال التعليمية دون المساس بهوية المجتمع ؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن استثمار مختلف الآليات العلمية و الطرائق الحاسوبية في مختلف أطوار تعليم اللغة العربية بما فيها القطاع الجامعي ؟ و ما هي أئجع الوسائل التي تكفل خدمة المجتمع العربي و النهوض بلغته و من ثم الاعتراف بها كلغة علمية شأنها في ذلك شأن اللغات الأخرى التي أصبحت تهيمن على العالم و تتحكم فيه مثل اللغة الإنجليزية) ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يدفعنا لتتبع الجهود الحثيثة التي قدمها أهل التربية في هذا العهد الجديد و التي تتمثل في تطوير الآليات التعليمية و التعليمية في نفس الوقت من أجل إحياء العملية التعليمية و من ثم النهضة بمستقبل مجتمعا لا سيما و أن التعليم مبعث قوي لحضارتها بإخراجها من مآهات الجهل و الوثنية إلى نور المعرفة و الإيمان.

و لذلك فالعملية التعليمية جديدة بالاهتمام بحرية بالتقديس و ذلك لما حققتة من إنجازات على مختلف الأصعدة و لكن رقيها مرهون بأبناء مجتمعا .

فالانفتاح الثقافي و التكنولوجي يسير نحو مقاصده لا سيما و إن كان مبعثه الأصلي هو الغرب و هذا الأمر قد أفرز تهديدات على المجتمعات العربية التي أصبحت تتخوف أكثر فأكثر من التوافد التكنولوجي الغربي الأمر الذي استدعى من الأسرة التربوية مسانيرته من جهة و الأخذ بأفضل استراتيجيات المقاومة، بعصرنة القطاعات التربوية دون المساس بمقومات الهوية الثقافية وثوابتها وكذا بالخصوصية الوطنية.

فالنظام التربوي هو محصلة عدة عناصر ومكونات علمية وسياسية واجتماعية واقتصادية و إدارية محلية و إقليمية و عالمية تسعى إلى التنمية البشرية وإعداد الفرد¹³

و ((قد أصبح من الضروري والعاجل على ضوء الاختلالات المشار إليها آنفا، دعم الجامعة الجزائرية بالوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والميكيلية التي تمكنها من الاستجابة بفعالية لتطلعات المجتمع في مجال تحسين نوعية التكوين ورفع تشغيلية الخريجين. إن تصحيح الاختلالات المسجلة، إما على صعيد التسيير أو على صعيد أداء الجامعة الجزائرية و مردودها، يمر حتما عبر تنفيذ إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي. يرمي هذا الإصلاح... إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية >: ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي، تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل، تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن...)) (14)

((ويضاف إلى كل هذه المتطلبات الجديدة البعد الدولي للتعليم العالي، والذي يبرز من خلال: التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها. إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية) فضاء مغاربي، أوروبومتوسطي، تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث. إنه بإمكان للجامعة الجزائرية، من خلال انخراطها في هذه الفضاءات، أن ترسي مصداقيتها على الصعيد الدولي، وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.)) (15)

الأمر الذي يؤكد أثر النقلة التعليمية المعرفية و بالتحديد نظام ل م د في سد الثغرات و تجاوز العقبات التي تخللتها الجامعة و محاولة إثراء التحصيل العلمي في هذا القطاع في ظل العولمة و التكنولوجيا.

و إن كانت هذه الجهود المقدمة من طرف الدولة باعنا قويا على إثراء القطاع الجامعي ببعض المستجدات التعليمية و مواكبة الحدث الحضاري من ثم، إلا أن هذا النظام الجديد يستدعي آليات تعليمية بيداغوجية تتماشى معه، ذلك أن المناهج التعليمية من أهم الأسس في العملية التعليمية، و التي يجب أن تحظى باهتمام كبير من طرف القائمين على العملية التعليمية لأنها السبيل الأساسي للوصول إلى الأهداف المنشودة من الرقي و الانفتاح.

فالتخطيط والتنفيذ والتسيير والتقييم أصبح من شأن كل القائمين على العملية التعليمية باقتراح الحلول الكفيلة لمختلف المشاكل.

وقد تمحورت هذه الحلول حول مصادر التعلم التي يجب انتقاؤها وتنفيذها لتحقيق التعلم الذي من شأنه إيصال المتعلم إلى الهدف الذي يتوخاه من عملية تعلمه.

و السعي الحثيث وراء هذه المصادر و الآليات و المناهج البيداغوجية من طرف الأسرة التعليمية التربوية أفرز بعض السبل التي من شأنها خلق أهداف تعليمية

ولعل من بين هذه السبل ما يستهدف المتعلم نفسه باعتباره الطرف المعني في هذه العملية ، إذ تتمثل هذه الوسيلة فيما يعرف بـ " الحقيبة التعليمية " القائمة على أفضل برامج التعلم الذاتي.

و ((تعدد الحقائق التعليمية من أكثر طرق التعليم الفردي مراعاة لمبادئ التعلم الذاتي أمحوسبة كانت أم غير محوسبة ، و هي بذلك تستجيب لأكثر عدد من المشكلات التي تواجهها العملية التعليمية التعليمية في مختلف الجوانب ، كالمشكلات الخاصة بنواتج التعلم، مثل تصميم التعليم ، و نقل أثره إلى مواقف أخرى ، و المسؤولية ، و الكلفة ، و الفاعلية، و المشكلات التي تتعلق بالتعلم كعملية مثل ...علاج الأداء و تطويره للمعلم و المتعلم، و المشكلات الخاصة بالعرض أو تقديم التعليم، مثل سهولة الحصول عليه متن حيث المكان أو الزمان، و التسهيلات المادية و المشكلات الأخرى التي تتعلق بالمتعلمين، كمشكلة الفروق الفردية... لذلك ، جاءت الحقائق التعليمية للتغلب على جميع المشاكل السابقة ، حيث من أهم وظائفها مراعاتها للفروق الفردية بين الطلبة)) (16)

الأمر الذي يوحي بأهمية الحقائق التعليمية في تجاوز العقبات و التعثرات التي باتت تهدد المعلم و المتعلم في الآن نفسه و هما يصارعان أمواج التكنولوجيا و العولمة التي أفرزتها التطورات الباهرة على جميع المستويات.

و ((الحقيبة التعليمية برنامج تعليمي /تعليمي متكامل له القدرة على خلق أهداف تعليمية إذا تفاعل المتعلم مع محتويات الحقيبة بشكل كامل ، مما يجعل التعلم عن طريق الحقيبة التعليمية يتم بصورة متسلسلة ، و متدرجة في خطوات متتابعة ، و هذه الحقيبة بيئة تعلم مصغرة ، و محكمة ، و تتمتع بقوة تعلم هائلة نظرا لما تحتويه من مواد تعليمية تساعد في إتقان الأهداف التعليمية المحددة، كما تتمتع بكفاية عالية في التعامل مع ما بين مستخدميها من فروق فردية ، حيث أن هذه الحقيبة تحول الداخلين إليها من مجموعات غير متجانسة إلى مجموعات متجانسة تقريبا بعد خروجهم منها ، و ذلك من خلال السماح للمتعلم بالسير في التعلم حسب سرعته الذاتية و قدراته الخاصة ، و بفتح عامل الزمن أمام المستخدمين لها)) (17)

و من فوائد الحقائق التعليمية أنها :

((- تزود المتعلم بأنواع مختلفة من المصادر التعليمية و الأنشطة التعليمية ...كالوسائل التعليمية و التكنولوجية المختلفة ومنها البرمجيات المحوسبة و غيرها ، تراعي ما بين المتعلمين من فروق فردية من خلال توفير عدة بدائل في الحقيبة و فتح الزمن أمام المتعلمين بحيث تتحول الفروق في القدرات إلى فروق في الزمن، تزويد المتعلم بمواد تعليمية متنوعة يستطيع أن يستخدمها وفقا لاحتياجاته في الوقت و المكان الذي يريد، تزويد المتعلم بتعليمات تفصيلية توجهه في عملية التعلم، توفر حق التعليم لكل فرد بغض النظر عن العمر و الجنس و العرق بما يتناسب و احتياجاته و قدراته، تنمي استقلالية المتعلم في تفكيره و عمله ، و تولد لديه الدافعية للتعلم من خلال تنوع و تعدد مصادر المعرفة...)) (18)

إن هذا التقدم الموجز يشير إلى آلية من الآليات التي أضفت فاعلية أكبر للعملية التعليمية و من ثم أصبحت تزود المعلم و المتعلم بمستجدات دائمة بشكل مستمر وفعال ، و إلى جانب ذلك أصبح لديهما القدرة على تقييم و تقويم عملية التعلم باستمرار .

أيضا من بين هذه الوسائل الانترنت حيث تتعدد المواقع التعليمية وتنوع المصادر المعلوماتية حسب رغبة الطالب و متطلباته و التي يصعب الحصول عليها بالطرق التقليدية في البحث و التي قد تهدر وقت الطالب. بينما لا تستغرق سوى دقائق معدودة دون إجهاد مع شبكة الأنترنت. ليس هذا و حسب بل فتحت شبكة الأنترنت المجال واسعا أمام مختلف الأجناس للتواصل و التبادل المعرفي و الاطلاع من ثم على مختلف مستجدات العالم في مختلف الجوانب و من ثم تكوين خبرة تجعله مكيفا لمواجهة العالم الحقيقي المليء بالتقلبات التكنولوجية والتقنية الحديثة عن طريق توسيع قواعد المعلومات في مختلف التخصصات فاستخدامها المستمر يعمل على تزويد الطالب بمعلومات في مختلف مجالات العلوم .

فالتكنولوجيا نظام شامل ولا يمكن الاكتفاء بالتعامل معها بانتقائية دون بذل أي مجهود لتطوير الذات و تجديد الثقافة و تحديث التراث بل لابد من بناء سياسة تعليمية دائمة موصولة بالتكنولوجيا الحديثة.

ثم إن مسألة الانتقاء تستهدف كل من الأستاذ أو الطالب، فمثلا الأستاذ ينبغي أن يكون مؤهلا علميا وتربويا مستوعبا للمناهج، مواكبا للتطورات و المستجدات العالمية، حريصا على تفعيل المشاركة الفعالة بينه و بين المتعلم باستخدام الوسائل التكنولوجية، فالمنهج التربوي التعليمي ينعكس في الأنشطة التي يقوم بها الطلاب/ المتعلمين بإشراف المعلم/ الأستاذ و بتوجيه الهيئة التعليمية لتحقيق الغايات المنشودة .

الأمر الذي يؤكد أن الإنجازات الجبارة التي قدمتها التكنولوجيا لا تستبعد القائمين على العملية التعليمية من أساتذة و إداريين و كل من له بصمة جهد في هذا القطاع ، إذ يشكل هؤلاء همزة وصل بين الطالب و الوسائل التكنولوجية على اختلافها، فمثلا الطالب قد لا يعير اهتماما لبعض المواضيع المستجدة و إنما يهدر وقته في أمور قد لا تجد نفعها ، لكن يطلب من الأستاذ يجد نفسه مجبرا على البحث و التنقيب في الموضوع الذي أسند إليه و من ثم يتسنى له مواكبة الحدث الحضاري في مختلف أقطار العالم.

إذن و من خلال ما سبق يتبين أن تكنولوجيا التعليم تعمل على إثراء العملية التعليمية بإدخال الإستراتيجيات الأكثر فاعلية. إذ تختلف وسائل التعلم في تقنياتها وقدرتها في مجال التعليم..

و لذلك فارتباط التكنولوجيا بالتعليم في مختلف الأطوار التعليمية لاسيما الجامعة أصبح ضرورة لا بد منها ولا مناص من استبعادها ، فكان أن ألغت التكنولوجيا -من خلال آلياتها المستحدثة- الطريقة التقليدية للتعليم في تقديم مختلف المعارف إذ أصبحت تلعب دورا فعالا في توجيه المادة العلمية للطالب ، فكان أن تغيرت آلية التدريس بشكل جذري مقارنة بما شهدته المؤسسات التعليمية القديمة في مختلف الأطوار إذ بعدما كان المستوى التعليمي لدى الطالب مرهونا بتقديم بعض المعارف -من طرف المدرس- و من ثم تدوينها لاستغلالها فترة الامتحان ثم تلاشيها سرعان ما تنتهي السنة الدراسية و هكذا بالنسبة للسنوات المتتالية إلى أن يتخرج الطالب و فكره محدود و متوقف عند التخصص الذي كان يبحث فيه، أحدثت التكنولوجيا قفزة نوعية على مستوى القطاع التعليمي واسعة الأبعاد في أواخر القرن العشرين، الأمر

الذي حدا بالمؤسسات التعليمية في الاتجاه لإيجاد وتوفير الآليات التي تتماشى مع قدرات الطالب على الاستيعاب وتنمية قدراته العقلية في مختلف المواد الدراسية والتعليمية وصقل مواهبه وإمكاناته الإبداعية ..

لذلك فأفجع الوسائل التي يمكن اتخاذها لإصلاح منظومات التعليم هو أولا و أخيرا الاهتمام بالمنظومة التعليمية وجعلها من الأولويات لبناء أساس رصين باستغلال التكنولوجيا و التي هي من أهم مقاييس تقدّم المجتمعات و دفعها نحو الرّقي و التقدّم الذي تصبو إليه في مختلف جوانب الحياة. ليس هذا و حسب بل ينبغي التأكد من أن الوسائل التكنولوجية المنتقاة تتوافق وأهداف التعليم المتمثلة في تطوير وتسهيل التعليم، وإيجاد الحلول الكفيلة لتخطي مختلف الإشكاليات التي قد تعيق العملية التعليمية .

وعليه فمستقبل العملية التعليمية و نهضتها -عموما- و في الجامعة الجزائرية -خصوصا- مرهون بمستقبل الفكر المبدع و بقوة الابتكار في مجموع مثقفيتها ، فحياتها موقوفة على إصلاح وسائلها و تهذيب آلياتها البيداغوجية من جهة باستخدام الآليات المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والحوار و العمل الجماعي والتدريب الميداني ، ومن جهة أخرى تجنيد الأسرة التربوية من عمال إداريين و معلمين و متعلمين بالتركيز على المضامين التعليمية والمقاصد التربوية و التسيير السليم للبرامج و المناهج المتبعة في التعليم العالي و تولية عملية إعداد البرامج لأساتذة في التخصص و الاعتراف بالمقومات التي يقف على أساسها أي مجتمع.

مراجع البحث:

- (1)- بشير عبد الرحيم الكلوب ، تق. علي عثمان ، الوسائل التعليمية التعلمية، إعدادها و طرق استخدامها ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، 1985 ، ص.17،
- (2)- محمد عطية خميس ، تطور تكنولوجيا التعليم ، دار قباد للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر، 2001 ، ص.229،
- (3) - محمد عطية خميس ، تطور تكنولوجيا التعليم ، (م،س) ، ص.229
- (4) -هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين، مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق، الطبعة الأولى 1998 ص.5.
- (5)- ينظر : محمد عطية خميس ، تكنولوجيا التعليم و التعلم ، (م،س)، ص.14
- (6)- لطفي بركات أحمد ، التربية و التكنولوجيا في الوطن العربي، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 1399هـ/1979م ، ص.31.
- (7)-ينظر: لطفي بركات أحمد ، التربية و التكنولوجيا في الوطن العربي، (م،س) ، ص.32 33.
- (8)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: إصلاح التعليم العالي جوان 2007 ، ص.5/ الموقع الإلكتروني:

www.mesrs.dz

- (9)- نفس المرجع ، ص.6
- (10)- نفس المرجع ، ص.7
- (11)-جامعة مولود معمري تيزي وزو/كلية الاداب و اللغات/مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر/أعمال اليوم الدراسي: إصلاحات التعليم العالي و التعليم العام:الراهن و الآفاق المنظم يوم 22 أفريل 2013 جامعة البويرة الجزائر، ص.46
- (12)-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: إصلاح التعليم العالي جوان 2007 ، ص.7 ، 8 / الموقع الإلكتروني:
- (13)- منتدى المهندسين الجزائري،(18/04/2010)، بحث حول النظام التربوي في الجزائر، www.ingdz.com
- (14)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي: إصلاح التعليم العالي جوان 2007 ، ص. 11. الموقع الإلكتروني:

www.mesrs.dz

(15)- نفسه ، ص.12

(16) - محمد محمود الحيلة ، حقيبة في الحقائق التعليمية، دار المسيرة للنشر و التوزيع -عمان ، الطبعة الأولى 2009م-1430هـ ،ص7

(17) - نفسه ،ص.11

(18) - نفسه ،ص33